

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى
رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى طلب مجلس الأمن في البيان الرئاسي S/PRST/2012/1 المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقرير متابعة لتقريره المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ والمتعلق بسيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات النزاع ومجتمعات ما بعد النزاع (S/2011/634)، وذلك في غضون ١٢ شهراً، بغرض النظر في فعالية الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع.

وفي أثناء الإثني عشر شهراً الماضية، أدخلت تغييرات كبيرة على الترتيبات المؤسسية للأمم المتحدة في مجال سيادة القانون. وكما تعلمون، فقد دأبت اللجنة التوجيهية التابعة لي والمعنية بالقدرات المدنية على العمل لكفالة أن تتمكن الأمم المتحدة على نحو أفضل من تلبية احتياجات مجتمعات ما بعد انتهاء النزاع في عدد من المجالات ذات الأولوية، حيث ركزت جهودها في عام ٢٠١٢ على مجال سيادة القانون. وفي الوقت ذاته، دأب الفريق التابع لي والمعني بالتنسيق والمشورة في مجال سيادة القانون على إجراء استعراض داخلي للترتيبات المؤسسية الداعمة لسيادة القانون. وقد أثمرت هاتان العمليتان في هذا العام، مما حدا بي إلى اتخاذ القرار بإعادة صياغة الطريقة التي تقدم بها الأمم المتحدة المساعدة في مجال سيادة القانون في دول ما بعد انتهاء النزاع.

ويجري حالياً رصد آثار هذه التغييرات المؤسسية، ثم سيجري تحليلها في إطار استعراض لفعالية ما تقدمه من دعم لتعزيز سيادة القانون في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع.

وحرصاً على تزويد مجلس الأمن بلمحة وافية عن جميع العناصر، على النحو الوارد في الطلب المشار إليه في الإعلان الرئاسي المذكور أعلاه، تأخذ في الاعتبار هذه التغييرات



المؤسسية الأخيرة، فمن المتوقع أن يصدر تقريره ذلك إلى المجلس بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. لذا أرجو التفضل بتمديد الإطار الزمني لهذا التقرير. وفي غضون ذلك، أنا على استعداد لتقديم آخر ما يستجد من معلومات بشأن هذه المسألة إلى المجلس أثناء الجلسة التي يعقدها بشأن سيادة القانون في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

وأرجو ممتنا أن تفضلوا بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون
